

أصناف القطن الجديدة للوجه القبلى *

بقلم ك. هـ. ر. ر.

كبير إحصائى القطن بقسم تربية النباتات بوزارة الزراعة

رغما من استمرار العمل فى تغيير أصناف القطن المزروعة بالوجه البحرى فإن أصناف الوجه القبلى ظلت بعيدة عن هذا التغيير . ولقد عمل الانتخاب فى الصنف الذى كان منتشر الزراعة وقتئذ ونتجت عنه سلالات جديدة مثل جيزة ٢ فى سنة ١٩٢٦ وجيزة ١٩ فى سنة ١٩٣٢ أصبحت النواة الجديدة للأشمونى ، إلا أن هذه السلالات كانت تختلف فيما بينها فى صفاتها اختلافا بسيطا حتى أن التغييرات التى لحقت بها لم تكن ملحوظة تجاريا .

ويشير تاريخ زراعة القطن بالوجه القبلى إلى أنه لم يحدث سوى محاولة واحدة ناجحة لزراعة صنف جديد ، ونعنى بذلك صنف جيزة ٣ بين عامى ١٩٢٩ - ١٩٣٨ الذى زرعت أكبر مساحة منه سنة ١٩٣١ فبلغت ٢٧٥١٠ أفدنة ، ولكنه اندثر بعد حين ، وتبع ذلك بقليل اختبار الصنفين الجديدين جيزة ٧ وجيزة ١٢ بالوجه القبلى ، ولكنهما لم ينجحوا وأصبحا نهائيا من أصناف الوجه البحرى .

وكانت كل هذه الأصناف أجود تيلة من الأشمونى مما بعث الأمل فى نجاح زراعتها . وكان السائل ، وهو أجود الأقطار المصرية وقتئذ ، يعطى علاوة إضافية عن الأشمونى فكان منتظرا أن تكون هذه الأصناف الجديدة مرغوبة من الزراع لإمكان حصولها على علاوة . وقد دفعت فعلا بعض هذه العلاوات ، وإنى أتذكر شخصيا حالة باع فيها أحد الزراع محصوله من صنف جيزة ٣ بثمان يريدى ٦ ريالات عن الأشمونى إلا أنه تبين أخيرا أن المزارعين يهتمون أساسيا بالمحصول ، وأن العلاوات التى تدفع لجودة التيلة ليس لها نفس التأثير الذى لارتفاع محصول الأشمونى .

وعلى ذلك استتب السلام ثانياً على مسرح قطن الوجه القبلى ، وفى خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة أى منذ عام ١٩٣٥ حتى الآن ظللنا نختبر سنة بعد أخرى سلالات مختلفة فى تجاربنا الشطنجية ثم استبدت جميعها إذ لم تعط محصولاً مماثلاً للاشمونى فظل هو الصنف التجارى الوحيد .

وفى السنين الأخيرة قادنا البحث إلى العثور على أصناف أفضل ، وأعنى بهذه الكلمة ارتفاع المحصول لأننى لأظن أحداً يؤيد زراعة أصناف جديدة بالوجه القبلى تكون برغم جودة صفاتها قليلة المحصول وقد تعلمنا ذلك من أخطائنا السابقة ولكن هذه الأصناف الجديدة التى تفوق الاشمونى فى محصوله قد انتقلت إلى قسم جديد ، إذ لعل من سوء الحظ أنها أجود من الاشمونى ثيلة كذلك وقد تغيرت نظرنا لأفطان الوجه القبلى كثيراً منذ عام سنة ١٩٢٠ فأصبحت جودة الثيلة الآن نقمة أكثر منها نعمة ، بل لقد ازدادت النقمة عليها حتى اقترح استبدالها دون تجربتها فإذا لم نقر وجهة النظر هذه فلا بد من وضع هذه الأصناف موضع الاختبار فالى أى مدى يرغب الزراع والغزالون استبدال الاشمونى استبدالاً جزئياً أو كلياً بالأصناف الجديدة التى تعطى محصولاً أكبر وثيلة مختلفة وغالباً أحسن من الاشمونى ؟

ولا يوجد رد واحد لهذا السؤال كما لا يوجد رد سريع . أما أنه لا يوجد رد سريع فلأن كمية البذرة الموجودة حالياً من هذه الأصناف الجديدة محدودة ، وزيادتها إلى كمية تكفى لزراعة مساحة مناسبة من المساحة المزروعة بالقطن فى الوجه القبلى يتطلب سنين عديدة ، وأما أنى أعتقد بوجود أكثر من جواب لهذا السؤال فلأن احتياجات الغزالين المختلفة ومقدرتهم على تكيف أنفسهم لهذه التغيرات تختلف بين غزال وآخر ، كما أن الوقت اللازم لكل منهم لقبول هذه التغيرات يختلف كذلك ، وهناك دائماً فئة قليلة من الغزالين تقبل أى صنف جديد على أنه الصنف الملائم الذى ينظرونه ويتمنونه ، ولكن هناك كذلك الطائفة الكبيرة التى تقبل مثل هذا التغير بصعوبة ولكنها تقبله فى النهاية إذا كان ذا قيمة اقتصادية لهم .

ويلوح لى أن هذه الملاحظات العابرة مهمة لىكى نضعها نصب أعيننا عندما نحاول دراسة الأصناف الجديدة التى تختبر الآن فى الصعيد وأهمها ما يأتى :

- جيزة ٣١ وهو أحد الشوارد المنتخبة من جيزة ٣
جيزة ٤٧ وهو أحد الشوارد المنتخبة من الأشمونى .
جيزة ٥٤ وهو هجين جيزة ٣١ × المنوفى .
جيزة ٦٠ وهو هجين الأشمونى × المنوفى .

ولا أريد تعقيد الأمور بالكلام عن الصنفين الآخرين أكثر من أنهما موجودان ولم نبداً بعد اكثارهما على نطاق واسع . وتنبصر أهميتهما فيما أظهرناه من وجود أصناف تفوق الأشمونى فى المحصول .

وفى سلسلة التجارب التى دخلت فيها هذه الأصناف جميعها مع الأشمونى لم يكن من السهل التنبؤ عن أيها سيعطى أكبر محصول ولكن كانت هناك حقيقة ملبوسة وهى تفوقها جميعا على الأشمونى فى المحصول .

ويستريح صنف جيزة ٣١ وجيزة ٤٧ الاهتمام الآن حيث تم اختبارهما باكثارهما على نطاق واسع ، وسيحكم الزراع والغزاليون عليهما من نتائج هذا الاكثار وليس من نتائج اختبارهما فى تجارب الوزارة ذات الصبغة العلمية .

وإذا نجحنا فى العثور على مزارعين قبلوا أن يضعوا هذه الأصناف تحت الاختبار العملى فقد أصبح من أهم الأمور الآن أن نجد أكبر عدد ممكن من الغزاليين الذين يقبلون أن يتجربوها . وستجرى هذه الاختبارات على بالات قليلة من كل صنف أو على كميات حسبما تتوافر المقادير . وسيسرنا دائما أن نعرف أكثر ما يمكن من آراء الغزاليين ونتائج اختباراتهم العديدة لهذه الأصناف .

ويزرع جيزة ٣١ الآن فى أقاصى الصعيد بمديرى بقنا وأسوان . وقد ورث من أبيه جيزة ٣ المقدرة على مقاومة الحرارة الشديدة التى امتاز بها جيزة ٣ ، وبإعادة الانتخاب بصورة منتظمة منذ أيام جيزة ٣ أمكن الحصول على سلالة منه تفوق الأشمونى فى التبركير والمحصول وارتفاع تصافى الحليج ولا تخفى أهمية التبركير لزراع أراضي الحياض بالصعيد الذين يضطرون إلى جى قطعهم قبل أن تغمر أراضيهم بمياه الفيضان فى الخريف . وإن هذا التبركير الذى صاحبه صفة مقاومة الحرارة التى يقاسى منها الأشمونى كثيرا قد جعلنا هذا الصنف مرغوبا من المزارعين فى أقاصى

الصعيد . ونظرة واحدة نلقيا على الصنفين معا في الصيف الاخير كافية لأن تقنع أي شخص بتفوق جيزة ٣١ ولقد أكثر سنة ١٩٥٠ في مساحة ٣٠٠ فدان وتوالت الطلبات على بذرتة للزراعة في موسم ١٩٥١ حتى بات منتظرا أن تصل المساحة التي تزرع منه عندئذ الى حوالي ١٥٠٠ فداناً . ولعل أبسط وصف لتيلة جيزة ٣١ هو القول بأنها وسط بين الأشمونى وجيزة ٣٠ وإن كانت أكثر شبها بالآخر . ورغم أن أنه كجيزة ٣٠ قد أدى طول تيلته ونعومتها إلى أن كانت مثاقته أكثر منها في الأشمونى فإن هذه المثانة لم تكن كما نلتظر من مقاسات تيلته ، ولهذا فهو من الطرز التي اصطلاحنا على تسميتها بأنها شاذة نحو الضعيف . ولا شك أن هذا من عيوبه . ولكن من غير المؤكد إلى أى مدى أكثر منه في جيزة ٣٠ يكون تأثير ذلك على الغزال الذى يهتم فعلا بالمثانة . ولعل الضرر الأكبر الذى ينجم من مثانة التيلة الناتجة بنعومتها أنها تكون غالبا مصحوبة بكثرة العقد وهذا دون شك من عيوب جيزة ٣١ ولكنه يعطى مقابل ذلك رتبة مرتفعة نتيجة لتبكيه . وفى أيامنا هذه التي ترتفع فيها تكاليف الجنى نجد تناقصا مستمرا فى عدد الزراع الذين يهتمون بجنى الأشمونى الاهتمام اللازم لحصولهم على رتب مرتفعة حتى أصبح اليوم معروفا فى الأسواق ندرة الرتب العالية من الأشمونى ، ولقد تحول أخيراً كثير من الغزاليين عن الأشمونى إلى جيزة ٣٠ لا لشيء إلا لوفرة الرتب العالية من الصنف الأخير ، وبالمثل سيكون هناك كذلك طلب شديد على الرتب العالية من جيزة ٣١ .

أما الرتب الواطيه منه حيث تظهر العقد بكثرة واضحة فسيكون السوق المحلي هو خير سوق لجيزة ٣١ ، وكثير من صغار الغزاليين المحليين يهتمون جداً بالحصول على الأقطان الرخيصة ، ويشترى الأقطان المخلوطة المختلفة التيلة التي يمكنهم الحصول عليها بسعر لا يراحم ، ولما كانت تصافى الخليج فى جيزة ٣١ أعلا منها فى الأشمونى ، فمن الممكن شراء القطن الزهر منه بنفس سعر الأشمونى ويسع الشعير الناتج بعد الخليج بسعر يقل ربالاً أو اثنين عن الأشمونى وسيعوضه ما يربحه من ارتفاع معدل الخليج خبثارته فى البيع . وقد انتقد البعض اقتراح عرض أقطان بسعر أرخص من الأشمونى ولكنى أعتقد أنه لكى نعم الفائدة جميع المشتغلين بالقطن لابد أن يتمكن المستهلك

من شراء الأصناف الجديدة التي تعطى محصولا كبيرا للزراع بثمان رخيص ، ويمكن القول هنا أن الغزاليين الذين يعملون في غزل خيوط اطارات السيارات بصفة خاصة يجب أن يستفيدوا من القطن الذي يفوق الأشمونى في مثاقته ويوازيه أو يقل عنه في السعر دون نظر إلى شكل الخيوط .

ولقد كان كبرلوزة جيزة ٧ء عنها في الأشمونى سببا في زيادة محصوله ، وتضافى حمله تعادل الأشمونى أو تقل عنه قليلا . ولقد أعطى جيزة ٧ء نتائج حسنة في جميع اختباراتنا خلال الخمسة أعوام الأخيرة خصوصا في المنطقة الشمالية من الصعيد في مديريات الجيزة وبني سويف والفيوم حيث يجرى الآن اكثاره في المديرية الأخيرة . ويبدو أن المزارعين قد ارتاحوا إلى نتائج الألف فدان التي زرعت منه في عام ١٩٥٠ . وينظر أن تزيد مساحته في عام ١٩٥١ .

وجيزة ٧ء أطول في ثقلته من جيزة ٣١ وأطول قليلا كذلك من جيزة ٣٠ . ولكنه أخشن منهما ولذلك تتساوى مائة غزله مع جيزة ٣٠ وطبيعى أن تقل خشونة ثقلته من العقد فيعطى الغزل المثالى الذي يرغبه كثيرا بعض غزالي الأقطان المتوسط . ويمكن لمستهلكى الأشمونى وهم كثيرون - والذين يمكنهم التجاوز عن هذه الزيادة الطفيفة في الطول - أن يجدوا بغيتهم في استخدام جيزة ٧ء بل يقبلون كذلك أن يدفعوا علاوة قليلة له ، بل من المنتظر أيضا أن يفضل كثير من مستهلكى جيزة ٣٠ استبداله بصنف جيزة ٧ء . والمشكلة الحقيقية هي عن نسبة مستهلكى الأشمونى الذين يرغبون أو يمكنهم أن يستعملوا تيلة أطول قليلا منه ، وبناء عن معلوماتي الخاصة فأنى أشك في استطاعة أى شخص في الوقت الحالى أن يعرف الجواب الحقيقي . والطريقة الممكنة الوحيدة للإجابة على هذا هو طرحه للاختبار العملى في السوق . ومن المؤكد أن جيزة ٧ء سيكون مرغوبا وسيباع على نطاق متوسط ، ولكن من المؤكد كذلك أن كل فدان سيزرع بجيزة ٧ء سيتقابه نقص فدان من الأشمونى ، وهذا يسبب بالطبع قلما لمستهلكى الأشمونى .

وإنى أرى أن الإجابة النهائية تكون بتركه في السوق الحرة لمصدر قرارها بشأنه .